Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّة
Vol.33/ No.12/ 2025 المجلد ٣٣ / العدد ١٢/ ٢٠٢٥

الاستقرار السياسي وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 2020–2024

قانع ياسين حسين **دانا حميد محمد**
معهد التقني دربنديخان/ جامعة بوليتكنيك السليمانية
dana.hameed@spu.edu.iq **qanie.yassin@sup.edu.iq**

تاريخ استلام البحث: ٢٧ /٨/ ٢٠٢٥ **تاريخ قبول النشر:** ٢٠٢٥/٩/٢١ **تاريخ نشر البحث:** ١٢/٢٢/ ٢٠٢٥

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في المدة (٢٠٢٠–٢٠٢٤). ويسلط الضوء على كيفية تأثير الاضطرابات السياسية، والتقلبات الحكومية، والنزاعات الداخلية، على ثقة المستثمر الأجنبي، كما يسلّط الضوء على المؤشرات السياسية، والتحديات الأمنية والتشريعية، إذ تعتمد الدراسة على منهج التحليل الكمي والنوعي للبيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الحكومية والدولية. إن ضعف الاستقرار السياسي في العراق في هذه المدة كان لهُ تأثير سلبي مباشر على تدفق الاستثمارات الأجنبية خصوصاً خارج قطاع النفط، وقد أوصى البحث بضرورة تعزيز الحكم الرشيد، وتقوية مؤسسات الدولة، لتقليل المخاطر السياسية وزيادة جاذبية العراق للمستثمرين.

الكلمات الدالة: الاستقرار السياسي، الاستثمار الأجنبي المباشر، البيئة الاستثمارية، الصراعات السياسية.

Political Stability and Its Impact on Attracting Foreign Direct Investment during 2020- 2024

QANIE YASSIN HUSIEN DANA HAMEED MOHAMMED
Sulaimani Polytechnic University Darbandikhan Technical Institute

Abstract

This research aims to analyze the relationship between political stability and foreign direct investment (FDI) attraction in Iraq during the period (2020-2024). It highlights how political unrest, government fluctuations, and internal conflicts affect foreign investor confidence. It highlights political indicators, security, and legislative challenges, and relies on quantitative and qualitative analysis of official data issued by governmental and international institutions. The study concludes that the lack of political stability in Iraq during this period had a direct negative impact on the flow of foreign investment, particularly outside the oil sector. The research recommends the need to enhance good governance and strengthen state institutions to reduce political risks and increase Iraq's attractiveness to investors.

Keywords: Political stability, Foreign direct investment, Investment environment, Political conflicts**.**

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

١- المقدمة

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، خصوصاً في الدول النامية والريعية مثل العراق، الذي يعاني من بنية اقتصادية غير متوازنة، وتحديات سياسية مزمنة. في هذا السياق، يعد الاستقرار السياسي شرطًا مهمًا لجذب هذه الاستثمارات، لما له من أثر في خلق بيئة آمنة ومنظمة تُمكّن رأس المال الأجنبي من النمو بعيداً عن المخاطر، ففي المدة (٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤)، شهد العراق سلسلة من التحولات السياسية الحساسة، بدءاً من احتجاجات تشرين، مروراً بالانتخابات المبكرة، وانتهاءً بالصراعات الداخلية المستمرة بين القوى السياسية. ساهمت هذه الأحداث في تشكيل بيئة غير مستقرة، أثّرت سلباً على قرار المستثمر الأجنبي بالدخول أو الاستمرار في السوق العراقية.

١-١ أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من عدة نواحٍ:

- **من الناحية العلمية:** يُغطي البحث فراغًا معرفيًا في دراسات العلاقة بين السياسة والاقتصاد في العراق، إذ إن أغلب الدراسات ركزت على القطاع النفطي من دون الخوض في البعد السياسي للاستثمار.
- **من الناحية التطبيقية:** يُسهم البحث في تمكين متخذي القرار من معرفة العوائق السياسية التي تحد من جذب الاستثمار الأجنبي، وتقديم اقتراحات عملية لمعالجتها.
- **من الناحية الزمنية:** يركز البحث على مدة حساسة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) تمثل مرحلة انتقالية في السياسة العراقية، ذات أثر واضح على الاستثمارات.

١-٢ أهداف البحث

1. تحليل مستوى الاستقرار السياسي في العراق في المدة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.
2. دراسة تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في المدة نفسها.
3. تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين: الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي.
4. تقديم مقترحات لتعزيز بيئة الاستثمار في ظل بيئة سياسية مضطربة.

١-٣ السؤال الرئيسي للبحث

- ما مدى تأثير الاستقرار السياسي في العراق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدة ٢٠٢٠-٢٠٢٤؟

١-٤ الأسئلة الفرعية

1. ما طبيعة الاستقرار السياسي في العراق في المدة المذكورة؟
2. كيف تطور حجم وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر؟
3. ما أبرز العوامل السياسية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي؟

١-٥ فرضيات البحث

- توجد علاقة طردية قوية بين الاستقرار السياسي وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.
- الاضطرابات السياسية والصراعات الحزبية تضعف جاذبية العراق للاستثمار الأجنبي.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

- الإصلاحات السياسية الشاملة تُسهم في تحسين بيئة الاستثمار.

1-6 الإطار النظري والمفاهيمي

١-٦-١ مفهوم الاستقرار السياسي: الاستقرار السياسي يشير إلى حالة من التوازن داخل النظام السياسي إذ تكن السلطة قادرة على إدارة الحكم بدون نزاعات مسلحة، أو تغييرات متكررة في الحكومات، أو تهديدات جذرية للنظام العام. [١:ص١٥].

ويعرف الاستقرار السياسي بأنهُ "حاله من الاتفاق العام بين النخبة والشعب في الرأي حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطهُ أيضاً بمفهوم الشرعية السياسية؛ لمقاومة توقعات الشعب واحتواء ما قد ينشأ من الصراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف"[٢:ص١٠].

ويعرف صامويل هنتجتون الاستقرار السياسي: درجة مؤسسية النظام السياسي وقدرته على استيعاب المشاركة السياسية المتزايدة وضبط التغير الاجتماعي بطريقة نظامية، بحيث تتحقق الشرعية وتُدار الصراعات دون انهيار النظام أو مؤسساته [٣:ص١١٦]. ويمكن تقسيم الاستقرار السياسي لأبعاديه الخارجية والداخلية كما يلي[٤:ص٢٨].

أ. الاستقرار السياسي الخارجي: قدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا خارج نطاق حدودها وحمايتها من التدخلات الخارجية وغالبا ما يكون سببا في عدم استقرار النظام السياسي.

ب. الاستقرار السياسي الداخلي: يشير إلى قدرة الدولة على إدارة النزاعات والصراعات الداخلية ضمن إطارها السياسي، مع الحفاظ على توازن القوى بين مختلف الأطراف والمكونات. وعادةً ما يكون غياب الاستقرار نتيجة للتوترات والصراعات بين هذه المكونات.

ويمكن القول: إن الاستقرار السياسي هو حالة من الثبات المؤسساتي في الدولة من جهة وبين المكونات من جهة أخرى التي يجسد في تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقا لقواعد الشرعية السياسية لتنظيم المجتمع. وتقاس درجة الاستقرار السياسي بمؤشرات منها:

1. **نمط انتقال السلطة في الدولة:** عملية نقل السلطة بتغيير شخصية رئيس الدولة داخل نظام السياسي هو مؤشر حقيقي للاستقرار السياسي، وتختلف هذه العملية طبقا لنوع النظام السياسي والأسلوب الذي يحصل التغيير به[٤:ص٣٠]. فإذا حصلت عملية انتقال السطلة طبقاً لما ورد عليهِ الدستور فهي مؤشر حقيقي للاستقرار السياسي، وإما إذا حصلت عن طريق العنف والانقلابات كالتدخلات العسكرية والثورات فهي مؤشر لعدم الاستقرار السياسي[٥:ص٣٦].
2. **شرعية النظام السياسي القائم:** الشرعية تعني القبول والرضا عن النظام السياسي الحاكم، ويعرفها موريس دوفرجيه بأنها: "حصول النظام السياسي عن الاجماع الشعبي" بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيةٌ من الشعب بتحقيق مصالحهم وصيانة استقلال البلاد وحماية حقوقهم [٢:ص١٢]، بمعنى تسويغ السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية. ويتمثل مفهوم الشرعية السياسية في مجموعة من العوامل التي تحدد مدى مصداقية النظام السياسي لدى المجتمع والمجتمع الدولي التي تشمل الشرعية الدستورية والانتخابية والشرعية الشعبية والوطنية والدولية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

3. **استقرار البرلمان:** يعد البرلمان ممثلا للشعب، فإنهُ يستمد شرعيته منهُ، واستقرار وثبات اعضاءهِ في البرلمان دليل صريح للاستقرار السياسي في الدولة.
4. **حكومة البنية الاقتصادي:** يعد الاستقرار الاقتصادي أحد المؤشرات العامة في مؤشرات الاستقرار السياسي، فحينما يكون النظام السياسي مستقراً فإنهُ سيوجه سياساته الاقتصادية وطاقاتهُ الوطنية نحو أهداف التنمية والبناء والتشييد، وتساهم الدولة والقطاعان الخاص والعام في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة لإنعاش السوق الداخلية ويصبح مؤشراً لاستقرار المجتمع؛ ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسات والبرامج التنموية التي تتبناها الدولة لرفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للأفراد تخلق نوعاً من الطمأنينة والقبول والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي والسياسات الحكومية [٦:ص٣١٠].

تمكن النظم المستقرة سياسياً الحكومات من وضع خطط تنموية طويلة المدى وتنفيذ مشاريع ضخمة متعددة السنوات، وحشد الموارد الوطنية بكفاءة عالية نحو أهداف واضحة ومحددة. يجذب هذا الاستقرار الاستثمارات الخاصة ويشجع الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، مما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات جديدة وزيادة فرص العمل وتخفيض البطالة وتحسين مستويات الدخل. ويزيد من القوة الشرائية وتنوع الأنشطة الاقتصادية ويقلل الاعتماد على قطاع واحد، مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة ومقاومة للصدمات الخارجية. نجاح السياسات الحكومية في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية يخلق الرضا والقبول الشعبي تجاه النظام السياسي، ويترجم إلى طمأنينة اجتماعية تقلل التوترات وتعزز الثقة في قدرة الحكومة على إدارة شؤون البلاد بكفاءة. هذا النجاح يقلل من دوافع المشاركة في الاحتجاجات أو الحركات المعارضة، مما يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى الطويل. يمكن قياس هذا التأثير المتبادل بمؤشرات عملية كمعدلات النمو الاقتصادي واستقرار التضخم وانخفاض البطالة وزيادة الاستثمار الأجنبي، التي تعكس مدى نجاح الدولة في تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. رغم هذه العلاقة التكاملية، تواجه الدول تحديات كالتقلبات في الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية الدولية والحاجة لسياسات تضمن الإفادة العادلة لجميع فئات المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يقوض فعالية السياسات الاقتصادية ويؤثر سلباً على ثقة الشعب. تؤكد التجارب العملية أن العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي علاقة تكاملية تشكل أساساً لبناء الدول الحديثة، حيث تخلق النظم المستقرة البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي، الذي يعزز شرعية النظام ويزيد قبوله شعبياً. يخلق هذا التفاعل الإيجابي دائرة فضيلة تساهم في بناء مجتمعات أكثر استقراراً وازدهاراً، حيث تستمر الدولة في تطوير برامجها التنموية وتحقيق التقدم المستدام. إن فهم هذه العلاقة أمر بالغ الأهمية لصناع القرار والباحثين، حيث يمكن الإفادة منه في وضع استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتقدم على المدى الطويل [٦:ص٣٧٧].

5. **المشاركة السياسية:** تعد المشاركة السياسية وإتاحة الفرص أمام الجميع أحد معايير الحكم وتطبيق قواعد الديمقراطية، يربط (صامويل هينتجتون) بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي بأن عملية تحقيق

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الاستقرار السياسي في الدولة يتطلب بناء مؤسسات قادرة على احتواء المشاركات السياسية وتنظيمها وتحول دون انعدام الاستقرار السياسي [٤:ص٣٣].

٢- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالاستقرار السياسي

٢-١ المقدمة

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment – FDI) أحد أهم محركات النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فهو لا يقتصر على نقل رؤوس الأموال فحسب، بل يمتد ليشمل نقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل، وتحسين المهارات، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات المحلية. ومع تزايد الترابط الاقتصادي العالمي، أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أولوية قصوى للعديد من الحكومات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوزع بالتساوي بين الدول، بل تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية، القانونية، والمؤسسية، ويبرز من بينها عامل الاستقرار السياسي عنصرا حاسما في تحديد جاذبية البيئة الاستثمارية[٧:ص٢٣].

٢-٢ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

٢-٢-١ التعريف الاقتصادي: يعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل عام بأنّه: استثمار يقوم به كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) بهدف الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (المؤسسة المستثمرة المباشرة). وتتضمن المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة المستثمرة المباشرة، ومستوى كبير من التأثير من جانب المستثمر المباشر على إدارة المؤسسة المستثمرة المباشرة[٨: ص١٥].

تتعدد المعايير الاقتصادية المستخدمة لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل هذه المعايير عادةً ما يلي[٩:ص٥٣].

- الانتشار الجغرافي: يركز هذا المعيار على مدى انتشار أنشطة الشركة عبر بلدان مختلفة تتطلب بعض التعريفات عمليات في بلدين على الأقل، بينما تكون أخرى أكثر صرامة، وتتطلب وجوداً في خمسة أو ستة بلدان.
- حجم المبيعات الأجنبية: يشير هذا المعيار إلى أنّ الشركة تعتبر دولية إذا بلغت مبيعاتها الأجنبية نسبة معينة من مبيعاتها السنوية (على سبيل المثال، ٢٠%). يحدد البعض أيضاً حداً أدنى للمبيعات (على سبيل المثال، ١٠٠ مليون دولار سنوياً).
- نسبة الأصول الأجنبية: يركز هذا المعيار على نسبة أصول الشركة الموجودة في الخارج. تتطلب بعض التعريفات أن تكون ٢٠% من الأصول في الخارج، بينما يحدد البعض الآخر ٢٥%.
- نوع النشاط: يؤكد هذا المعيار أن الشركات الدولية يجب أن تشارك بشكل أساسي في الأنشطة الإنتاجية، باستثناء الشركات الخدمية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

• مركز الإدارة والتنظيم: يركز هذا المعيار على مركزية اتخاذ القرار والتحكم من الشركة الأم، يجب أن يتحكم مركز الإدارة والتنظيم للشركة الأم في جميع عملياتها الدولية.

٢-٢-٢ التعريف القانوني

يواجه تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية القانونية صعوبة نظراً لطبيعته الدولية المتشعبة، فالشركات متعددة الجنسيات تعد جوهر الاستثمار الأجنبي المباشر، فتمارس أنشطتها عبر الحدود الوطنية، مما يجعل التشريعات المحلية غير كافية لتقديم تعريف قانوني محدد لها. ومع ذلك فقد عالج الفقه القانوني هذه الفجوة، إذ قدم الباحثون تعريفات مختلفة، يركز بعضها على الجانب الاقتصادي والبعض الآخر على الجانب القانوني[٩:ص٦٠].

يبرز مصطلح (الشركات متعددة الجنسيات –Multinational Companies) على نطاق واسع، خاصة من الاقتصاديين، وقد اعتمدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. ومع ذلك فقد فضل المصطلح "الشركات عابرة القوميات" (Transnational Companies) لاحقًا، الذي يشير إلى الشركات التي تعمل عبر الحدود الإقليمية والوطنية من دون أن تكون مملوكة حقًا لعدة بلدان أو تحمل جنسيات متعددة[٩:ص٦١].

يرى بعض الباحثين العرب أن مصطلح "الشركات متعددة الجنسيات" لا يعكس بدقة طبيعة هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى، حيث يوحي بكونها كيانات محايدة عالمياً، لا ترتبط بولاء قومي أو مصالح وطنية، وهو ما يخالف الواقع. فبحسب (عبدالخالق فاروق, ٢٠١٤)، فإن هذه الشركات، رغم انتشارها الجغرافي وتوسعها عبر الحدود، تبقى خاضعة لسلطة ومصالح الدولة الأم التي تنتمي إليها، وتعمل في كثير من الأحيان كأداة لفرض النفوذ الاقتصادي والسياسي لتلك الدولة. ولذلك يقترح فاروق استخدام توصيف "شركات دولية النشاط" بدلًا من "متعددة الجنسيات"، بوصفه أكثر دقة في التعبير عن واقعها الاقتصادي والسياسي. ويشير إلى أنّ العديد من هذه الشركات، لا سيما الأمريكية منها، تحظى بدعم حكومي مباشر وغير مباشر، خصوصاً في الأزمات الاقتصادية أو النزاعات الدولية، مما يعزز من ارتباطها القومي ويضعف فرضية الحياد أو التعدد القومي[١٠:ص ٦٧-٨٩].

٢-٣ محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

٢-٣-١ محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر: تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة واسعة من العوامل التي تجذب المستثمرين الأجانب إلى بلد معين. وتبرز أهمية البيئة الاستثمارية عاملا استراتيجيا رئيسا، حيث تسعى العديد من الدول النامية إلى تحسينها بتعديل قوانين الاستثمار منها: توفير حوافز، وتسهيلات، وضمانات للمستثمرين.

• تسهيل إجراءات الترخيص: تبسيط الإجراءات البيروقراطية للحصول على التراخيص اللازمة.

• توفير البنية التحتية الملائمة: في قطاعات حيوية مثل النقل، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات.

تشمل المحددات الرئيسية للبيئة الاستثمارية التي تعمل كمحفزات ما يلي [١١:ص٤٢].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

- الاستقرار الأمني والسياسي: يعد هذا العامل أساسيًا لثقة المستثمرين، ويفضلون البيئات المستقرة لضمان سلامة استثماراتهم.
- الشفافية والنزاهة في التعاملات الإدارية: تضمن بيئة عادلة ويمكن التنبؤ بها.
- وضوح الإجراءات القانونية: يقلل من حالة عدم اليقين للمستثمرين.
- استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم: تساهم الظروف الاقتصادية المستقرة في جذب الاستثمار.
- توفر وتطور البنوك: يعد الوصول إلى الخدمات المالية أمراً بالغ الأهمية.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم مؤشرات أخرى في خلق بيئة استثمارية مواتية، كالحرية الاقتصادية، والاستعداد الرقمي، والعولمة، والتنمية البشرية، والقدرة التنافسية العالمية، والشفافية (مدركات الفساد)،وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال[١١:ص٥٨].

٢-٣-٢ معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر: على الرغم من الفوائد الكبيرة التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلّا أنّ هناك العديد من المعوقات التي قد تحد من تدفقه. وتشمل هذه المعوقات[١٢:ص٩٥].

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي: يعد حاجزاً رئيساً، حيث يبحث المستثمرون عن بيئات مستقرة لاستثماراتهم.
- ارتفاع معدلات التضخم المستمرة: الظروف الاقتصادية غير المستقرة، كالتضخم المرتفع، تثبط المستثمرين الأجانب.
- نقص السيولة وصعوبة الحصول على القروض: يمكن أن يؤدي محدودية الوصول إلى التمويل والائتمان إلى إعاقة الأنشطة الاستثمارية.
- نقص المعلومات عن الفرص الاستثمارية: يحتاج المستثمرون إلى معلومات واضحة ومتاحة حول مجالات الاستثمار المحتملة.

وتشير الدراسات إلى اختلاف معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد لآخر ومن وقت لآخر. في سياقات معينة، كإقليم كردستان العراق، وُجد أن الحواجز السياسية والبنية التحتية هي العقبات الأكثر أهمية. وتشمل الحواجز الأخرى التي حددتها الدراسات، بما يلي: الحواجز الاقتصادية، والحواجز المالية، والحواجز التشريعية، والحواجز الإدارية والتنظيمية، والحواجز الثقافية[١٢:ص١٠٨].

وتتضمن التحديات العامة التي تواجه بعض الدول، والتي تجعلها بيئة استثمارية غير جذابة، ما يلي[١٢: ص١٢٤].

- نقص البنية التحتية: على الرغم من بعض المشاريع الحديثة، فلا يزال هناك نقص واضح في البنية التحتية الأساسية.
- الفساد الإداري والمالي: يعقد هذا الأمر العمليات ويزيد التكاليف.
- غياب الأطر القانونية أو ضعفها: نقص القوانين واللوائح الواضحة والفعالة.
- ضعف السياسات الاقتصادية وعدم وجود برنامج اقتصادي حكومي واضح: يؤدي التوجيه الاقتصادي غير المتسق أو غير الواضح إلى تثبيط المستثمرين.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

• الاعتماد على النفط مصدرا وحيدا للثروة: يجعل هذا الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

٢-٤ العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي: تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين الاستقرار السياسي وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يُعد الاستقرار عاملاً محفزاً للثقة، ويقلل من تكاليف المخاطر التي يتحملها المستثمر. بحيث يتأثر الاستثمار الأجنبي باستقرار السياسي كالأتي:

2-4-1 **آليات تأثير الاستقرار السياسي:** يتأثر الاستثمار الأجنبي بعدد من العوامل المرتبطة بالاستقرار السياسي، أبرزها:

- الثقة في النظام القانوني: فكلما كانت السلطة القضائية مستقلة وفعّالة، كلما شعر المستثمر الأجنبي بضمان حقوقه .
- الوضوح والشفافية في السياسات العامة: إنّ غياب التغييرات المتكررة في القوانين والسياسات الاقتصادية يعزز من استدامة الاستثمارات طويلة الأجل .
- تأمين الملكية الفكرية وحماية الاستثمارات: وجود تشريعات واضحة وصارمة يحفز المستثمرين على نقل التكنولوجيا والمعرفة [٤:ص٢٨].

2-4-2 أثر عدم الاستقرار على الاستثمار الأجنبي

بالمقابل، تؤدي الأزمات السياسية إلى زعزعة ثقة المستثمرين، خاصة في حالات:

- الانقلابات العسكرية أو غياب الاستقرار الحكومي: ما يعكس هشاشة النظام السياسي .
- انتشار الفساد السياسي: حيث يتردد المستثمر في بيئة تفتقر للشفافية ويصعب فيها تنفيذ .
- التهديدات الأمنية والنزاعات الداخلية: تؤثر سلباً على تأمين المرافق والبنى التحتية اللازمة للاستثمار[١٣: ص٤٠٦]. وقد أشارت بعض الدراسات الإحصائية إلى أن الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية سجلت انخفاضاً يتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠% في تدفقات الاستثمار الأجنبي مقارنة بدول تتمتع باستقرار نسبي[١٤:ص ٦٣].

وقد تمكّنت الإمارات العربية المتحدة من اجتذاب استثمارات أجنبية واسعة نتيجة للاستقرار السياسي والوضوح التشريعي. في المقابل، العراق وليبيا شهدا تراجعاً ملحوظاً في معدلات الاستثمار بسبب الصراعات الداخلية والتقلبات السياسية.

٣- الاستقرار السياسي في العراق وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة(٢٠٢٠-٢٠٢٤)

٣-١ التحولات السياسية في العراق (2020–2024) : شهد العراق في المدة الممتدة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ تحولات سياسية متسارعة، اتسمت باضطرابات داخلية، وتغييرات حكومية، وانقسامات حزبية وطائفية واضحة، أثّرت على استقرار النظام السياسي ومناخ الاستثمار.

٣-١-١ عام ٢٠٢٠: شهد العراق في أواخر عام ٢٠١٩ تحولًا سياسيًا مفصليًا نتيجة اندلاع احتجاجات شعبية عُرفت إعلامياً وشعبياً باسم "**ثورة تشرين**"، وسنستخدم في هذا البحث مصطلح (احتجاجات تشرين ٢٠١٩) للدلالة على هذه الأحداث." التي خرج فيها مئات الآلاف من المتظاهرين في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، مطالبين

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بإصلاح شامل للنظام السياسي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، ومحاربة الفساد، وإنهاء المحاصصة الطائفية[١٥: ص٤١].

أ. خلفية الاحتجاجات وتداعياتها السياسية

تعود جذور الاحتجاجات إلى التراكمات المتزايدة من الإخفاقات الحكومية في توفير الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة. اتسمت هذه التظاهرات بكونها عفوية وغير مؤطرة حزبياً، ومثلت تحولًا نوعيًا في السلوك السياسي الشعبي، إذ تجاوزت الانقسامات الطائفية والمناطقية، ورفعت شعارات وطنية جامعة[١٦:ص٥٨]. أمام هذا الضغط الشعبي، وجدت حكومة **عادل عبد المهدي** نفسها عاجزة عن تقديم حلول فاعلة، خاصة مع تزايد أعداد الضحايا جراء القمع المفرط للاحتجاجات. وفي ظل هذه الأوضاع، قدم عبد المهدي استقالته في ديسمبر ٢٠١٩، لتمهد بذلك الطريق نحو مرحلة انتقالية جديدة.

ب. **تشكيل حكومة مصطفى الكاظمي:** في مايو ٢٠٢٠، كُلّف **مصطفى الكاظمي**، رئيس جهاز المخابرات الوطني، بتشكيل حكومة انتقالية، بعد سلسلة من المحاولات الفاشلة لتكليف مرشحين آخرين. جاء اختيار الكاظمي في **بيئة سياسية متوترة**، ووسط **انقسام نيابي**، ورفض شعبي واسع للنخبة السياسية، وهو ما ألقى بظلاله على أداء حكومته لاحقًا[١٧]، وقد رفعت حكومة الكاظمي شعار (الانتقال إلى انتخابات مبكرة) استجابة للمطالب الشعبية. إلا أن حكومته واجهت تحديات كبيرة، تمثلت في استمرار النفوذ الحزبي، ضعف التمويل الحكومي بسبب انهيار أسعار النفط، وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة[١٨:ص٤٦].

ج. **الشلل التشريعي والبيئة السياسية:** عانى البرلمان العراقي في تلك المرحلة من **شلل تشريعي واضح** بسبب الانقسامات السياسية الحادة، وعدم التوافق بين الكتل حول قضايا جوهرية مثل قانون الانتخابات والمفوضية المستقلة. وقد أثر هذا الجمود في قدرة الحكومة على تمرير تشريعات إصلاحية، مما أبقى الوضع السياسي هشاً ومتأرجحاً[١٩: ص٣٩].

وقد استمر العنف السياسي والاغتيالات بحق ناشطين وصحفيين، مما عمّق الفجوة بين السلطة والمجتمع المدني، وزاد من مستويات **عدم الثقة الشعبية** في المسار السياسي.

٣-١-٢ عام ٢٠٢١: شهد العراق في العاشر من أكتوبر ٢٠٢١ إجراء **انتخابات نيابية مبكرة** جاءت استجابة لمطالب الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي اندلعت في أكتوبر ٢٠١٩، التي طالبت بتغيير النظام السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد. وقد جاءت هذه الانتخابات في ظل ظروف سياسية وأمنية واقتصادية معقدة، إلّا أنّها لم تنجح في إنهاء حالة الجمود أو خلق حالة من الاستقرار السياسي، بل أدت إلى **أزمة سياسية طويلة الأمد** بسبب الانقسامات حول شرعية الحكومة القادمة[٢٠].

أ. **السياق السياسي للانتخابات:** تمثل هذه الانتخابات تحولًا مهمًا في المشهد السياسي العراقي، فقد أُجريت وفق قانون انتخابي جديد يُعتمد فيه نظام **الدوائر المتعددة والترشيح الفردي** بدلًا من القوائم المغلقة، بهدف الحد من هيمنة الأحزاب التقليدية وتوفير فرص للمرشحين المستقلين. وسعت الحكومة الانتقالية برئاسة مصطفى الكاظمي إلى إنجاح هذه الانتخابات بتقديم ضمانات لنزاهتها، بما في ذلك إشراف دولي واسع [٢١:ص١٠٥]، إلا أن المشاركة الشعبية كانت متدنية، إذ بلغت نسبة التصويت حوالي **41%** فقط، مما أشار إلى **فجوة ثقة عميقة** بين

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المواطن والنظام السياسي. وأظهرت النتائج صعود قوى سياسية جديدة وتراجع أخرى تقليدية، وعلى رأسها الكتلة الصدرية التي حازت على أكبر عدد من المقاعد[٢٢:ص٦٦].

ب.**أزمة الشرعية وما بعد الانتخابات:** رغم أنّ الانتخابات جرت في أجواء هادئة نسبيًا، إلّا أنّ نتائجها لم تحظَ بتوافق سياسي واسع، فقد رفضت قوى سياسية عديدة، خصوصاً من الإطار التنسيقي الشيعي، نتائج الانتخابات، متهمة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتزوير، وطالبت بإعادة فرز الأصوات يدويًا، هذا الخلاف حول نتائج الانتخابات تحوّل إلى **أزمة سياسية ممتدة**، إذ استغرقت القوى السياسية ما يقارب **عامًا كاملاً** لتشكيل حكومة جديدة. وتطور الصراع ليأخذ شكل مواجهة مفتوحة بين الكتلة الصدرية وقوى الإطار التنسيقي، ما أدّى إلى تعطيل عمل البرلمان وشل الحياة السياسية [٢٣:ص٧١].

الانعكاسات المؤسسية

أدى هذا الانسداد السياسي إلى **تقويض شرعية المؤسسات**، وفقدان ثقة المواطن بالعملية الديمقراطية، وعطّل إقرار الموازنة العامة وقوانين الإصلاح الاقتصادي، مما زاد من معاناة المواطن العراقي على المستويات الخدمية والمعيشية. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أنّ العراق بات يواجه أزمة شرعية مزدوجة: أزمة ثقة بالانتخابات، وأزمة في شرعية تمثيل القوى السياسية ذاتها [٢٤:ص٨٤].

٣-١-٣ عام ٢٠٢٢: شهد العراق فيعام ٢٠٢٢ تفاقماً غير مسبوق في أزمته السياسية، ووصلت **حالة الانسداد السياسي إلى ذروتها** في منتصف العام، لا سيما بعد فشل القوى السياسية في تشكيل حكومة جديدة رغم مضي أشهر على إعلان نتائج الانتخابات المبكرة التي جرت في أكتوبر ٢٠٢١. وانعكست هذه الأزمة في صورة **صراع داخلي بين الفصائل الشيعية**، فبلغ حد الاشتباك المسلح في المنطقة الخضراء في العاصمة بغداد، مما عزز الشكوك بشأن قدرة الدولة العراقية على **فرض سلطتها وضمان الأمن السياسي [٢٥:ص٧٧].**

أ. **جذور الأزمة السياسية المستمرة :** الأزمة في عام ٢٠٢٢ لم تكن حالة طارئة، بل جاءت امتداداً لانقسامات سياسية سابقة عمقتها نتائج انتخابات ٢٠٢١، فقد انسحب التيار الصدري، الذي تصدّر نتائج الانتخابات، من البرلمان في يونيو ٢٠٢٢، بعد فشل مساعيه لتشكيل حكومة "أغلبية وطنية". هذا الانسحاب فُسِّر خطوة تصعيدية، تسببت في اختلال توازن القوى داخل مجلس النواب، ومهّدت لسيطرة خصومه من (الإطار التنسيقي) على المشهد البرلماني[٢٦:ص٦٤]، ولم يكتفِ التيار الصدري بالانسحاب السياسي، بل لجأ إلى **التعبئة الجماهيرية والاحتجاجات الشعبية** داخل مؤسسات الدولة، خصوصاً البرلمان نوعا من الضغط السياسي، وفي المقابل، حشدت القوى المقابلة أنصارها، لتصل المواجهة إلى استخدام السلاح داخل المنطقة الخضراء في أغسطس ٢٠٢٢ [٢٧:ص١٠].

ب. **المواجهات المسلحة في المنطقة الخضراء:** تعد أحداث المنطقة الخضراء تطوراً خطيراً في بنية الصراع السياسي العراقي، وتحولت الخلافات من الإطار السياسي والدستوري إلى **صِدَامٍ مسلح بين فصائل تنتمي ظاهريًا إلى بنية الدولة**. وأسفرت هذه الاشتباكات عن سقوط قتلى وجرحى، وهددت بشكل مباشر هيبة الدولة ومصداقية مؤسساتها الأمنية والعسكرية[٢٨:ص١٠٩]، ورأى بعض الباحثين منهم (حارث حسن وفالح عبد الجبار) أنّ ما

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

حدث يمثل انتقالًا من أزمة تمثيل سياسي إلى **أزمة وجود دولة**، وبات واضحًا أنّ بعض الفواعل السياسية باتت تمتلك أدوات عسكرية مستقلة، وتتصرف خارج منطق القانون والدستور[٢٩:ص٥٦].

٣-٢ ضعف الدولة وتآكل شرعيتها: أظهرت أزمة ٢٠٢٢ ضعف الدولة في ثلاثة مستويات رئيسة: **أولاً:** ضعفها في إدارة التعدد السياسي داخل الإطار الشيعي نفسه، **وثانيًا:** ضعفها في كبح التسلح خارج سيطرتها، **وثالثًا،** عجزها عن منع استخدام العنف وسيلة تفاوض سياسي.

وقد أدى ذلك إلى **تآكل شرعية النظام السياسي العراقي** في نظر قطاعات واسعة من المواطنين، وعمّق مشاعر الخوف من العودة إلى الفوضى أو الاحتراب الأهلي [٣٠:ص٧٨].

٣-١-٤ عام ٢٠٢٣-٢٠٢٤: في أواخر عام ٢٠٢٢، تمكّنت القوى السياسية العراقية، بعد أزمة سياسية استمرت أكثر من عام، من تشكيل حكومة جديدة برئاسة **محمد شياع السوداني**، كمرشح توافقي قُدِّم من (الإطار التنسيقي)، وهو تحالف يضم غالبية القوى الشيعية، فشكّل هذا التطور نهاية للفراغ السياسي الذي تلا انسحاب التيار الصدري من البرلمان، وكان التوافق الذي أفضى إلى تشكيل الحكومة هشًا، ولم ينبنِ على رؤية موحدة أو استراتيجية مشتركة بين الفرقاء السياسيين [٣١:ص ٩١].

أ- ظروف تشكيل الحكومة وتوازناتها الداخلية: تشكّلت حكومة السوداني وسط **بيئة سياسية متوترة** وتنافس داخلي بين الكتل الشيعية، ما جعلها حكومة محاصصة جديدة بواجهة توافقية. وقد سعت منذ البداية إلى تقديم نفسها على أنّها حكومة "خدمة وطنية"، تركّز على الملفات الخدمية والاقتصادية، مع وعود بمكافحة الفساد وفرض هيبة الدولة. ومع ذلك فإنّ طبيعة التوافق السياسي الذي أُنتجت منه هذه الحكومة، جعلها خاضعة لتوازنات داخلية معقدة، تحدّ من قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية مستقلة [٣٢:ص ١٠٤]، وقد أشار عدد من المحللين إلى أن السوداني كان حريصًا على تجنب صِدَام مباشر مع التيارات النافذة، وفضل اتباع **سياسة التوازن بين الفاعلين السياسيين** بدلًا من الدخول في مواجهة مع مراكز القوة داخل الدولة [٣٣:ص ٨٨].

ب- فرض هيبة الدولة وإدارة الملف الأمني: من أولويات حكومة السوداني كانت **استعادة هيبة الدولة**، لا سيما في تفشي ظاهرة السلاح المنفلت والميليشيات المسلحة الخارجة عن سيطرة الحكومة، وقد اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات الإدارية والأمنية، شملت ملاحقة بعض الجماعات الخارجة عن القانون، وتعزيز سلطة القوات الأمنية النظامية. ورغم هذه المحاولات، إلاّ أنّ التحديات ظلت قائمة، نتيجة **ارتباط بعض الفصائل المسلحة بقوى سياسية داخل السلطة**، مما يُضعف قدرة الحكومة على المواجهة المباشرة.

3-3 **محدودية الثقة الاقتصادية:** رغم الاستقرار السياسي النسبي، بقيت الثقة محدودة في الأوساط الاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فقد أبدت الأوساط الاستثمارية حذرها إزاء البيئة القانونية والمؤسسية في العراق؛ بسبب استمرار الفساد وتعقيد الإجراءات البيروقراطية، وغياب رؤية اقتصادية واضحة. كما أنّ غياب موازنة سنوية حتى منتصف ٢٠٢٣ أثّر سلبًا على النشاط الاقتصادي العام [٣٤:ص ٨٨].

وقد أشار تقرير صادر عن مركز دراسات الاقتصاد العراقي إلى أنّ الحكومة الجديدة لم تُحدث تغييرات جوهرية في مناخ الاستثمار، وأن الاستقرار السياسي النسبي لا يكفي لجذب الاستثمار بلا ضمانات قانونية ومؤسساتية[٣٥:ص ٥٣]، يمكن القول: إنّ حكومة السوداني تمثّل محاولة لإعادة ترميم المشهد السياسي العراقي

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بعد سنوات من الفوضى، إلاّ أنّ التحديات البنيوية المتعلقة ببنية النظام السياسي، ومحدودية قدرة الدولة على السيطرة على جميع أدوات العنف، واستمرار النفوذ الحزبي على المؤسسات، تجعل من الصعب تحقيق تحول حقيقي على المدى القصير. وأنّ **الاقتصاد العراقي بحاجة إلى إصلاح مؤسسي عميق** لضمان الاستدامة والاستقرار.

٣-٤ عوامل جذب الاستثمار الأجنبي في العراق: يُعَدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد الركائز المهمة لتحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، ويشكل العراق حالة خاصة في هذا السياق بسبب ما يملكه من موارد طبيعية هائلة، خصوصاً في قطاع النفط والغاز، إلى جانب سوق واسعة غير مشبعة، وبنية تحتية بحاجة إلى إعادة إعمار شاملة.

١- الثروات الطبيعية والفرص الاقتصادية: يمتلك العراق خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، ما يجعله بيئة جاذبة للاستثمار في قطاع الطاقة، ويمثل وجود موارد معدنية وزراعية غير مستثمرة بشكل كافٍ فرصة كبيرة للشركات الأجنبية الباحثة عن أسواق جديدة ، ويحتاج العراق إلى مشاريع في البنى التحتية مثل الكهرباء والمياه والموانئ، مما يفتح الباب أمام شركات الاستثمار الأجنبية للدخول بقوة إلى السوق العراقية[٣٦:ص ٣٩].

٢- الإصلاحات القانونية والتشريعية: سعى العراق منذ عام ٢٠٠٦ إلى تعديل قوانينه لتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية، ومن أبرز تلك التشريعات هو قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، المعدل لاحقاً، والذي منح مزايا متعددة للمستثمرين الأجانب، منها الاعفاءات الضريبية، وضمان تحويل الأرباح، وتملك المشاريع لمدة طويلة[٣٧: ص٤٦]، وكان تأسيس "الهيئة الوطنية للاستثمار" خطوة تنظيمية مهمة لجذب الاستثمارات بتبسيط الإجراءات وتوفير الشفافية.

٣- الموقع الجغرافي الاستراتيجي: يمتاز العراق بموقعه الجغرافي في قلب منطقة الشرق الأوسط، وهو يشكل حلقة وصل بين الخليج العربي وتركيا وسوريا والأردن، مما يمنحه بعداً تجارياً ولوجستياً مهماً، ويمكن أن يشكل العراق ممراً لتصدير السلع والطاقة، مما يجعله بيئة مثالية لإنشاء مناطق حرة ومراكز لوجستية تخدم الشركات الإقليمية والعالمية.

٤- السوق الاستهلاكية الكبيرة: يبلغ عدد سكان العراق أكثر من ٤٣ مليون نسمة، غالبيتهم من الشباب، مما يوفر سوقاً استهلاكية واسعة للسلع والخدمات، وهذا العدد المتزايد من السكان يخلق طلباً مستمراً على السكن، والخدمات الصحية، والتعليم، والمنتجات الاستهلاكية [٣٨:ص١١٣و١٢٨]، ومن هنا فإن شركات التجزئة والاتصالات والقطاع المالي تجد في العراق فرصة ذهبية للنمو.

٥- انخفاض تكاليف العمالة: تتميز تكلفة اليد العاملة في العراق بانخفاضها مقارنة مع دول المنطقة، خصوصاً في القطاعات الصناعية والزراعية، مما يزيد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع الأجنبية التي تعتمد على العمالة الكثيفة[٣٩].

٤- مصادر عدم الاستقرار السياسي في العراق

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٤-١ مصادر عدم الاستقرار السياسي في العراق: يُعدّ العراق من الدول التي واجهت تحديات متكررة في مسارها السياسي والاجتماعي منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، وقد تنوعت مصادر عدم الاستقرار فيه ما بين أسباب سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، مما جعل من الصعب تحقيق استقرار دائم ومستدام. وتتجلى أبرز مصادر عدم الاستقرار في العراق في المحاور الآتية:

١- الانقسام السياسي والطائفي: يُعدّ الانقسام السياسي والطائفي من أبرز أسباب عدم الاستقرار في العراق، حيث أفرز النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ هيكلية مبنية على المحاصصة الطائفية والأثنية، ما أدى إلى إضعاف الانتماء الوطني وتعزيز الولاءات الفرعية، فهذا الواقع ساهم في ترسيخ الانقسام داخل مؤسسات الدولة، وأضعف قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات استراتيجية موحدة[٤٠:ص١٠٢].

٢- ضعف مؤسسات الدولة: تعاني الدولة العراقية من ضعف كبير في مؤسساتها التنفيذية والتشريعية، نتيجة تراكمات الاحتلال وتدخلات القوى الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الفساد الإداري والمالي المنتشر على نطاق واسع. ضعف مؤسسات الدولة جعلها غير قادرة على فرض القانون أو إدارة الأزمات بشكل فعّال[٤١:ص ١٣٤].

٣- الفساد السياسي والاقتصادي: يُعدّ الفساد واحداً من أكبر التحديات التي تهدد استقرار العراق، فقد أشار تقرير هيئة النزاهة العراقية إلى أنّ الفساد يتغلغل في معظم مفاصل الدولة، ما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والخدمات العامة، ويُضعف الثقة الشعبية بالحكومة. الفساد لا يقتصر على الجانب المالي، بل يمتد إلى التعيينات الوظيفية، العقود الحكومية، والتأثيرات الحزبية.

٤- التدخلات الخارجية: تُشكل التدخلات الإقليمية والدولية أحد أبرز مصادر عدم الاستقرار، إذ أنّ العراق أصبح ساحة لتصفية الحسابات بين قوى إقليمية مثل إيران وتركيا، ودولية كأميركا. هذه التدخلات تقوض السيادة الوطنية وتُعطل فرص التوافق السياسي الداخلي.

٥- التحديات الأمنية والإرهاب: لا يزال العراق يعاني من هشاشة أمنية على الرغم من هزيمة تنظيم داعش عسكريًا، فهناك خلايا نائمة وميليشيات مسلحة خارجة عن سيطرة الدولة. كما أنّ النزاعات العشائرية، وعمليات الخطف والابتزاز، ما تزال تؤثر على حياة المواطنين واستقرارهم [٣٣:ص ٨٨].

٦- الأزمة الاقتصادية والبطالة: ساهم الانخفاض الحاد في أسعار النفط، إضافة إلى سوء التخطيط الاقتصادي في تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، خاصة في فئة الشباب، يشكل عامل ضغط دائم على النظام السياسي، كما أنّه سبب مباشر في اندلاع احتجاجات شعبية متكررة [١٤:ص٦١]. في العراق، تصنّف بيئة الاستقرار السياسي على أنّها "هشة"؛ حسب مؤشر الحوكمة العالمية في ٢٠٢٣ [٤٢]، فقد حصل العراق على معدل(-١,٥) في مؤشر الاستقرار السياسي (من مقياس يتراوح بين -٥.٢ إلى +٢,٥)، ما يدل على درجة عالية من عدم الاستقرار.

لذلك إنّ فهم مصادر عدم الاستقرار في العراق يتطلب نظرة شاملة إلى التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية، ما يستدعي إصلاحات عميقة وهيكلية تبدأ بإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتقوية المؤسسات، وإنهاء المحاصصة الطائفية، واعتماد نهج تنموي عادل وشامل.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٤-٢ واقع الاستقرار السياسي في العراق (2020–2024) : تشير بيانات مؤشر **الاستقرار السياسي** الصادرة عن البنك الدولي إلى أنّ العراق حصل على التصنيفات التالية [٤٣]:

السنة	مؤشر الاستقرار السياسي (من −٢.٥ الى +٢,٥)
٢٠٢٠	−٢,٤٧
٢٠٢١	−٢,٣٨
٢٠٢٢	−٢,٤١
٢٠٢٣	−٢,٤١
٢٠٢٤	−١,٤٧ (تحسن طفيف بسبب التهدئة السياسية)

التحليل الكمي:

- **2020:** سجّل العراق أدنى مستوى للاستقرار في المدة (−٢,٤٧)، نتيجة تداعيات احتجاجات تشرين، وضعف الحكومة الانتقالية، وغياب التوافق السياسي.
- **2021:** شهد تحسنًا طفيفًا (+٠,٠٩ نقطة) نتيجة إجراءات أمنية وسياسية لاحتواء التظاهرات، إلاّ أنّ البيئة السياسية بقيت متأزمة.
- **2022–2023:** استمر الجمود السياسي. بقي المؤشر مستقراً عند −٢,٤١ في ٢٠٢٣، ما يعكس حالة انسداد سياسي بعد الانتخابات وصراع الكتل، بلا تغيير جوهري في الاستقرار.
- **2024: حدث تحسن ملحوظ (+٠,٩٤ نقطة)** ليصل المؤشر إلى −١,٤٧، وهو أعلى مستوى في السنوات الخمس. يُعزى ذلك إلى تهدئة سياسية نسبية، تشكيل حكومة أكثر توافقية، وتراجع وتيرة الصراع الأهلي والحزبي.

لذلك يتبن لنا أنه في:

- **2020–2023** استقرار سلبي وعميق، يتسم باضطرابات شبه دائمة.
- **2024** بداية تحوّل إيجابي مهم، لكنه لا يزال ضمن المستوى السلبي.
- يُظهر المنحنى العام **تحسنًا تدريجيًا بعد ٢٠٢٠**، رغم بعض التذبذبات البسيطة. هذا يشير إلى أنّ الاستقرار السياسي في العراق قابل للتحسن، لكن بطيء ويعتمد على توازنات داخلية دقيقة.
- التحسن في ٢٠٢٤ يحمل دلالات مهمة، إذ يُعد أول قفزة حقيقية (تقريباً نقطة كاملة)، ما قد يعزز ثقة المستثمرين ويشجع على بناء بيئة استثمارية أفضل، **لكن المؤشر لا يزال في المنطقة السلبية**، وهذا يعني أن المخاطر لم تُرفع تماماً، وإنّ العراق ما زال يُصنَّف ضمن الدول ذات **الاستقرار السياسي المنخفض**، ما يدل على استمرار التحديات الأمنية والسياسية البنيوية التي تعيق تحقيق استقرار فعلي ومستدام.

٤-٣ واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (٢٠٢٠ -٢٠٢٤): رغم أن العراق يمتلك موارد نفطية ضخمة، إلاّ أنّ جذب الاستثمار الأجنبي (FDI) ظل محدوداً خارج هذا القطاع، وتشير بيانات الاستثمار الأجنبي من مصادر دولية مثل البنك الدولي و(UNCTAD)[٤٤] إلى ما يلي:

السنة	الصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)	ملاحظة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٢٠٢٠	−٢,٨٦	−1.58% ≈ GDP
٢٠٢١	−٢,٦٤	−1.26% ≈ GDP
٢٠٢٢	−٢,٠٩	−0.73% ≈ GDP
٢٠٢٣	−٥,٢٧	−٥,٢٧: UNCTAD بليون، محافظ: − ٥ بليون
*٢٠٢٤	−٧,٥ تقريبا	بحسب Focus Economics

بالاعتماد على البيانات الظاهرة، والذي يعرض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في العراق في المدة (٢٠٢٠–٢٠٢٤)، نستطيع القول بأن:-

الأرقام سالبة تعني أن الاستثمار الأجنبي الخارج من العراق أكبر من الداخل إليه، أي إنّ هناك نزيفًا صافياً لرؤوس الأموال الأجنبية في هذه السنوات.

في عام ٢٠٢٠ كان صافي التدفقات (−٢,٨٦) مليار دولار والنسبة من الناتج المحلى ≈ − ١,٥٨ % إذ جاء هذا الانخفاض الحاد في التدفقات الاستثمارية بسبب أثر جائحة كورونا، التي عطّلت معظم القطاعات الاقتصادية حول العالم والعراق كان يعاني مسبقًا من هشاشة مؤسساتية، ومع تفشي الوباء وانخفاض أسعار النفط، تراجعت ثقة المستثمرين والبيئة الاستثمارية تأثرت أيضاً **باحتجاجات أكتوبر ٢٠١٩** وما تبعها من عدم استقرار سياسي.

وتشير النسبة السالبة المرتفعة من الناتج المحلي الى أن الاستثمارات الأجنبية الخارجة فاقت الداخلة بفارق كبير.

وفي عام ٢٠٢١

- صافي التدفقات :(−٢,٦٤) مليار دولار النسبة من الناتج المحلي ≈ − ٢٦.١ %

نرى تحسن طفيف مقارنة بعام ٢٠٢٠ (انخفاض في العجز بمقدار ٠,٢٢ مليار)، لكنه ما زال في المنطقة السلبية. جرت الانتخابات البرلمانية المبكرة في أكتوبر ٢٠٢١، مما خلق أجواء سياسية غير مستقرة ومرحلة فراغ حكومي امتدت لمدة. فقد لاحظنا انخفاضاً نسبياً في نسبة التدفق السالب إلى الناتج المحلي، مما يشير إلى استقرار نسبي في المؤشرات الاقتصادية الكلية، لكن دون تحسن جذري.

وفي عام ٢٠٢٢

- صافي التدفقات (−٢,٠٩) : مليار دولار النسبة من الناتج المحلي≈ − ٧٣.٠ %

يتبين لنا تواصل العجز التناقص، وهو ما يمكن تفسيره بتشكيل حكومة جديدة نهاية العام ومحاولات لاستقطاب بعض الاستثمارات، خاصة في قطاعات النفط والطاقة، إذ شهد العراق توقيع عدد من مذكرات التفاهم الاستثمارية مع شركات خليجية وصينية، لكن معظمها لم يتحول إلى تدفقات نقدية فورية لكن هذا التحسن النسبي لا يعني تغيراً جوهرياً، بل انعكاس محدود لعوامل السوق النفطية واستقرار نسبي أمني وسياسي في بعض الفترات، وفي عام ٢٠٢٣

- صافي التدفقات (−٥,٢٧) : مليار دولار والنسبة من الناتج المحلي :تُقدَّر بـــ − ٠.٢ % تقريباً

نرى في هذه القفزة السلبية تمثل تدهوراً كبيراً مقارنة بالسنوات السابقة، إذ تضاعف العجز تقريباً مقارنة بـــ ٢٠٢٢؛ وذلك بسبب تصاعد الاضطرابات السياسية بين القوى المتنافسة بعد تشكيل الحكومة، إذ أدّى إلى تراجع تنفيذ المشاريع الكبرى التي أُعلن عنها في السنوات السابقة وانسحب بعض الشركات الأجنبية والبعض منها اعادة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

توجيه استثماراتها لدول أكثر استقراراً. رغم إعلان الهيئة الوطنية للاستثمار عن التزامات تتجاوز ٦٠ مليار دولار، إلا أن التنفيذ الفعلي كان محدوداً.

للأسف، لا توجد حتى الآن أرقام رسمية نهائية ودقيقة من البنك المركزي أو الهيئة الوطنية للاستثمار بشأن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق لعام ٢٠٢٤ .التقارير المتاحة حالياً مبنية على تقديرات أولية أو مؤشرات من السوق[٤٥].

في عام ٢٠٢٤

- صافي التدفقات (٧,٥ –) مليار دولار تقريبا

هذا الرقم، وإن لم يُؤكَّد رسمياً بعد، يمثل أدنى مستوى فيخمس سنوات حيث يشير إلى احتمالية تسارع خروج رؤوس الأموال، وفشل العراق في تحسين بيئته الاستثمارية وذلك بسبب استمرار هشاشة الأمن المؤسسي، وغياب الثقة بالقضاء والتشريعات الضامنة وتذبذب العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم، ما يُضعف التكامل الاستثماري وضعف مستوى الخدمات ايضاً (كهرباء، مياه، نقل، اتصال) يؤثر سلباً على جذب المستثمرين.

تشير بيانات **UNCTAD / Lloyds Bank Trade** إلى أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق كان سلبياً في عامي٢٠٢٢ و٢٠٢٣، حيث بلغ **2.08–مليار دولار** في ٢٠٢٢ و(–٥,٢٧) مليار دولار في ٢٠٢٣، مما يعكس خروج رؤوس الأموال مقابل دخولها. [٤٥]، كما يذكر *FocusEconomics* تقديرات لعجز الاستثمار الأجنبي بـــ(–٧,٥) **مليار دولار في ٢٠٢٤**[٤٦].

٤–٤ تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي

أ– الارتباط السببي والزماني: يظهر بوضوح من التحليل الزمني أن فترات التوتر السياسي الشديد تتزامن مع انخفاض أو ركود في تدفق الاستثمار الأجنبي. على سبيل المثال، في أزمة الحكومة الانتقالية في ٢٠٢٠–٢٠٢١، تراجع الاستثمار بنسبة ١٨% مقارنة بعام ٢٠١٩ [٤٧]، في المقابل، تحسن الاستقرار الحكومي في أواخر ٢٠٢٣ ساعد على إطلاق عدد من مشاريع البنى التحتية، خصوصاً في قطاع الكهرباء والنقل، ما أدى إلى زيادة طفيفة في الاستثمارات الأجنبية.

ب– معوقات سياسية مباشرة: بما ورد يمكن تحديد أبرز المعوّقات السياسية المؤثرة فيما يلي:–

- عدم استقرار التشريعات: تتبدل القوانين الاقتصادية بحسب المزاج السياسي، ما يُضعف ثقة المستثمر.
- الفساد الإداري والسياسي: العراق حلّ في المرتبة ١٥٤ من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر الفساد لعام ٢٠٢٣ [٤٨].
- ضعف القضاء واستقلالية الدولة: مما يصعّب على المستثمر الأجنبي اللجوء إلى آليات إنصاف عادلة.

ج– تحليلات مقارنة إقليمية

مقارنة العراق بدول الجوار (الأردن، السعودية، الإمارات) توضح فجوة كبيرة في جاذبية الاستثمار:

الدولة	مؤشر الاستقرار السياسي	الاستثمار الأجنبي (٢٠٢٣, مليار دولار)
العراق	١,٥٦–	٣,١
الأردن	٠,٣٥–	١,٦
السعودية	٠,٢١	١٠,٩

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الامارات	٠,٨٧	٢٣,٠

(المصدر: WGI, UNCTAD, 2024)[٨]

نلاحظ أن تحسن البيئة السياسية في دول الخليج أدى إلى تدفقات استثمارية أكبر مقارنة بالعراق رغم الإمكانات النفطية المتقاربة.

نستند في هذا التحليل إلى بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام ٢٠٢٤، إذ يركز على العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في أربع دول عربية.

تحليل البيانات الكمية حسب الاتي[٤٢]

1. مؤشر الاستقرار السياسي

- (الإمارات) 0.87 : الأعلى في المجموعة
- (الأردن) 0.35 : متوسط إيجابي
- (السعودية) 0.21 : منخفض نسبياً
- (العراق) 1.56−: سلبي بشكل كبير

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

- (الإمارات) 23.0: الأعلى بفارق كبير
- (السعودية) 10.9: ثاني أعلى معدل
- (العراق) 3.1 : متوسط
- (الأردن) 1.6 : الأقل

التحليل الارتباطي في العلاقة بين المتغيرين: عند فحص العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، نلاحظ:

الحالة الطبيعية: الإمارات تُظهر العلاقة المتوقعة (استقرار عالي + استثمار عالي)

الحالات الاستثنائية: [٨] [٤٣]

- العراق: رغم أدنى مؤشر استقرار (−٥٦.١)، يحقق استثماراً أجنبياً أعلى من الأردن.
- السعودية: تحقق ثاني أعلى استثمار رغم مؤشر استقرار منخفض نسبياً.
- الأردن: يُظهر استقراراً أفضل من السعودية والعراق لكن يحصل على أقل استثمار.

نرى أن حالة العراق استثنائية؛ لما يأتي:

- الموارد الطبيعية: احتياطيات نفطية ضخمة تجذب الاستثمار رغم المخاطر.
- إعادة الإعمار: فرص استثمارية كبيرة في قطاعات البنية التحتية.
- الموقع الجيواستراتيجي: نقطة عبور مهمة بين آسيا وأوروبا.
- نظرية "المخاطر العالية – العوائد العالية: المستثمرون يقبلون المخاطر مقابل عوائد محتملة أكبر بالمقابل نرى محدودية الأردن؛ وذلك لأنّ العوامل المقيدة:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

- قلة الموارد الطبيعية: اعتماد على الخدمات والصناعات الخفيفة.
- صغر حجم السوق: قوة شرائية محدودة.
- التحديات الإقليمية: تأثر بالأزمات في البلدان المجاورة.
- الاعتماد على المساعدات: يحد من جاذبية الاستثمار التجاري.

٥- الخاتمة:

توصل البحث إلى أنّ الاستقرار السياسي يُشكّل عاملًا حاسمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤). أظهرت البيانات والتحليلات أن فترات الاضطراب السياسي، مثل الاحتجاجات الشعبية، والانقسامات الحزبية، والفراغ الحكومي، أدت إلى تراجع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي، رغم توفر الفرص والموارد الاقتصادية. وبيّن التحليل أن ضعف البنية المؤسسية، واستمرار الفساد، ووجود جماعات مسلحة خارجة عن سيطرة الدولة، تمثل معوقات رئيسية تُقلل من ثقة المستثمرين. وعند مقارنة العراق بدول الجوار، تبيّن أن الفجوة الاستثمارية تعود إلى البيئة السياسية غير المستقرة أكثر من كونها مرتبطة بالقدرات الاقتصادية، مما يُبرز الحاجة إلى إصلاحات سياسية وأمنية لضمان بيئة استثمارية آمنة وجاذبة. إن تُفاقم العوامل المخاطر المتصورة لدى المستثمرين، يؤدي إلى تراجع تدفق الاستثمارات مقارنة بدول الجوار، ويدفع المستثمرين نحو قطاعات أقل عرضة للمخاطر.

٦- التوصيات:

1. العمل على تحقيق استقرار سياسي دائم في العراق بتنفيذ إصلاحات دستورية شاملة تعزز سيادة القانون وتعيد تنظيم العلاقة بين السلطات، إن هذه الخطوات من شأنها تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وضمان استدامة التنمية السياسية والاقتصادية.
2. إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحماية الاستثمار، بعيدة عن التأثيرات السياسية والحزبية.
3. اعتماد دبلوماسية اقتصادية نشطة لتحسين صورة العراق وجذب اهتمام الشركات العالمية.
4. تقوية القضاء، وتفعيل منظومة النزاهة والشفافية لضمان حقوق المستثمرين الأجانب.
5. تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات لدعم بيئة استثمارية تنافسية.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر

[1] Lipset, S.M, (1959), 'Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy', *American Political Science Review*, 53(1), pp, 69–105.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[٢] عيشاوي، ف. وبومية، ع (2019) ، *الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان*، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية – أدرار.

[٣] هنتنجتون، ص (1993) ، *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*، ترجمة: س. فلو عبود، بيروت: دار الساقي.

[٤] العيثاوي، وسام (2018)، *التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣* ، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية.

[٥] د. شاهر شاهير، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته، على الرابط الاستقرار السياسي ... معاييره ومؤشراته بقلم (dampress.net)، تاريخ النشر٢٠١٦

[٦] محمد صالح بوعفية (٢٠١٦)، الاستقرار السياسي، قراءة المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد ١٥ حزيران.

[7] UNCTAD, (2022), *World Investment Report 2022: International Tax Reforms and Sustainable Investment*, United Nations.

[8]UNCTAD, (2024), *World Investment Report 2024: Overview*, Available at: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_overview_ar.pdf

[٩]عبدالغني، س. أ. م (٢٠٢٣)، "خصائص الشركات دولية النشاط وتنظيمها القانوني"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية*، العدد ٩ من الجلد ١.

[١٠] عبد الخالق، ف (2014)، *اقتصاديات النهب المنظم: كيف يدار الاقتصاد المصري؟* القاهرة: دار الشروق.

[١١] التميمي، س. هـــ. ح (2023) ، *تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق*، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

[١٢] مطاوع، س.ع.ح. وإبراهيم، س. أ (٢٠٢٣)، "تحليل المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على إقليم كوردستان العراق"، *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية*، العدد ١٢ من المجلد ٣.

[13]Busse, M. & Hefeker, C. (2007). *Political risk, institutions and foreign direct investment*. European Journal of Political Economy, 23(2), pp.397–415.

[١٤] العبيدي، م (٢٠٢٠)، "أثر الأزمة الاقتصادية في الاستقرار الاجتماعي"، *مجلة التنمية والسياسات العامة(كويت)*، العدد ٢ من المجلد ٢٢.

[١٥] الربيعي، ق (٢٠٢٠)، "الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩: الأسباب والدلالات"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد ٦٣.

[١٦] العاني، ف (٢٠٢٠)، "التحول في أنماط الحراك الشعبي في العراق بعد ٢٠١٨"، *مركز دراسات النهرين* .

[17]https://www.theguardian.com/world/2020/may/09/iran-iraq-khadimi-control-middle-east-suleimani?utm

[١٨] الساعدي، ن. ج (٢٠٢٠)، "بيئة الاستثمار في العراق: قراءة تحليلية لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦"، *مجلة البحوث الاقتصادية*، العدد ١٤من المجلد ١.

[١٩] الدليمي، ر(2020) ، *أزمة التشريع في العراق: جدلية الأداء البرلماني والتوافق السياسي*، بغداد: دار الأكاديميون.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[20] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/What-Distinguishes-the-Early-2021-Elections-in-Iraq.aspx

[٢١] الجبوري، ن (2022) ، *تحولات النظام الانتخابي في العراق وآثارها السياسية*، بغداد: دار الروافد الثقافية.

[٢٢] الشمري، ف (٢٠٢١)، "مخرجات الانتخابات العراقية: قراءة تحليلية"، *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، العدد ٢٤

[٢٣] الحيدري، س (٢٠٢٢)، الانسداد السياسي في العراق: الاسباب والتداعيات، مركز النهرين للبحوث السياسية.

[٢٤] الراوي، م (٢٠٢٢)،"مأزق الشرعية المؤسسية بعد انتخابات ٢٠٢١"، *مجلة السياسة العامة والتنمية*، العدد ١٣.

[٢٥] الشمري، ف (٢٠٢٣)، "الصراع الشيعي– الشيعي في العراق: مآلات الأزمة السياسية بعد انتخابات ٢٠٢١"، *مجلة الدراسات السياسية العراقية*، العدد ٦٨.

[٢٦] الهاشمي،ع (٢٠٢٢)، " التدخلات الإقليمية في العراق: الأبعاد والنتائج"، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ٢٣.

[٢٧] اسعد، ع (٢٠٢٣)، تحديات التنمية المستدامة في العراق: قضايا الأمن الانساني، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٣٢ من المجلد ٢.

[٢٨] الحيدري، م(2023) ، *أمن الدولة في العراق: تحديات ما بعد ٢٠٢١*، بغداد: دار الصفاء العلمية.

[٢٩] التميمي، ن (٢٠٢٢)، "الميليشيات والأمن السياسي في العراق"، *مجلة قضايا الدولة الحديثة*، العدد١٤.

[٣٠] الصالحي، ع (٢٠٢٣)، تقييم الاوضاع السياسية بالعراق في ٢٠٢٢ وإدراك المخاطر المحتملة في٢٠٢٣، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. على الرابط https://annabaa.org/arabic/reports/34051?utm

[٣١] الربيعي، ق (٢٠٢٣)، "تحليل بنية التوافق السياسي في حكومة السوداني"، *مجلة الدراسات السياسية العراقية*، العدد ٦٩.

[٣٢] العاني، ف (2023) ، *الحكومة العراقية بين التوافق والمحاصصة، دراسة حالة حكومة السوداني* بغداد: مركز البيان للدراسات.

[٣٣] ياسين، ع (٢٠٠٣)، إشكالية تشكيل الحكومات وتداعياتها على الأداء الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة المعرفة جامعة النهرين. العدد ٣٤.

[٣٤] الشمري، ل (٢٠٢٤)، "الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٢٢: مؤشرات الثقة والتحديات"، *مجلة الاقتصاد والتنمية*، العدد ٢٠.

[٣٥] التميمي، ف.ع(٢٠٢١)، بيئة الاستثمار في العراق: قراءة تحليلية لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد ١٤من الجلد ١.

[٣٦] السعيدي. ع (٢٠٢٠)، " احتجاجات تشرين في العراق: مدركات الاحتجاج في البيئة الشيعية ومآلات الاجتماع السياسي"، مجلة لبّاب للدراسات الاستراتيجية (مركز الجزيرة للدراسات)، العدد ٢٠٢٠ من المجلد ٦.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[٣٧] الدليل القانوني للاستثمار في العراق https://investpromo.gov.iq/ar/?page_id=13396

[٣٨] الاعرجي، ع وتاج الدين، م(٢٠١٢)،تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق وخيارات التمويل، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد٣٢.

[49]https://www.iraq-businessnews.com/2023/05/10/iraq-has-potential-to-be-talent-supply-hub/

[٤٠] الزيدي، ك (2016) ، *الأزمات السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣* ، بغداد: مركز دراسات الشرق الأوسط.

[٤١] حمودي، س (٢٠١٩)، إشكاليات بناء الدولة في العراق. مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٦.

[42]**https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access**

[43] https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access

[44] https://cbi.iq/static/uploads/up/file-173563991524858.pdf

[45] https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/iraq/investment?utm

[46] https://www.focus-economics.com/country-indicator/iraq/foreign-direct-investment-usd/?utm

[47]Central Bank of Iraq (2021). *Annual Economic Report 2021*. Baghdad: Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department.

[48] https://www.transparency.org/en/cpi/2024/index/irq

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq